وزيرة شؤون المرأة تترأس اجتماع اللجنة الوطنية لمناهضة العنف لمراجعة التقدم المحرز وتطوير منظومة الحماية والوقاية

رام الله- الحياة الجديدة- ترأست وزيرة شؤون المرأة منى الخليلي اجتماع اللجنة الوطنية لمناهضة العنف ضد المرأة، وهي آلية مؤسساتية رسمية تقودها وتنسق أعمالها وزارة شؤون المرأة، وتضم ممثلين عن المؤسسات الحكومية، والقطاع الأمني، ومؤسسات المجتمع المدني، والمنظمات الحقوقية والنسوية، وتعمل على تعزيز منظومة حماية النساء المعنفات.

وعُقد اللقاء، بمشاركة واسعة من أعضاء اللجنة من المؤسسات الحكومية والقطاع الأمني والحقوقي، وتمت خلاله مناقشة آليات تعزيز منظومة الحماية الوطنية وتوحيد الإجراءات المؤسسية لضمان حماية النساء من جميع أشكال العنف، وهدف اللقاء إلى استعراض أعمال اللجنة والإنجازات التي تحققت في نقاش الملفات والقضايا ذات الأولوية، وفي مقدمتها نظام التحويل الوطني والمرصد الوطني لرصد العنف ضد المرأة ومتابعة الحالات الخطرة وتنفيذ قرار 1325.

وأكدت الخليلي أن اللجنة ناقشت خلال الفترة الماضية عدداً من القضايا الخطرة واتخذت بشأنها مجموعة من الخطوات والإجراءات، لا سيما فيما يتعلق بتصاعد حالات العنف والقتل، والابتزاز الإلكتروني الذي أصبح أحد أشكال العنف الخطرة، مؤكدة ضرورة التقييم المستمر لمنظومة الحماية ومدى قدرتها على منع وقوع الجرائم، وتطوير التدخلات الوقائية والاستجابة الفاعلة بالتعاون مع الجهات المختصة، وفي مقدمتها الشرطة ووزارة التنمية الاجتماعية والنيابة العامة.

وحذرت من خطورة تصاعد جرائم العنف في المجتمع الفلسطيني خلال الفترة الأخيرة، مشيرة إلى أن التداعيات الاجتماعية والاقتصادية للعدوان الإسرائيلي، وما رافقها من ارتفاع في معدلات الفقر والضغوط الاجتماعية، تتطلب معالجة وطنية شاملة، مؤكدة أن حماية المجتمع وتعزيز الأمن الاجتماعي مسؤولية جماعية تتطلب تضافر جهود جميع المؤسسات.

وأوضحت الخليلي أن دولة فلسطين استأنفت تقديم تقاريرها الوطنية بما فيها تقرير التقدم المحرز في تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، مشيرة إلى أن الوزارة ستبدأ خلال الفترة المقبلة لقاءات مع المؤسسات الوطنية ضمن الآلية المعتمدة لإعداد التقرير، تمهيداً لعرضه على مؤسسات المجتمع المدني والجهات الدولية ذات العلاقة، ومن ثم رفعه إلى لجنة الاتفاقية.

وأكدت أن التقرير سيتضمن توثيق الانتهاكات التي تعرضت لها النساء الفلسطينيات خلال العدوان الإسرائيلي، والأدلة التي تؤكد استهداف النساء والفتيات وخرق الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان، مشيرة إلى أن إنجاز التقرير الوطني متوقع خلال شهري آب أو مطلع أيلول المقبل.

وفيما يتعلق بقرار مجلس الأمن 1325 حول المرأة والسلام والأمن، أشارت إلى أن الحكومة أطلقت الخطة الوطنية الثالثة لتنفيذ القرار، موضحة أنه يجري العمل حالياً على متابعة التنفيذ، ورصد التقدم المحرز في تطبيق أجندة المرأة والسلام والأمن، وتطوير مصفوفة متابعة تعتمد مؤشرات كمية ونوعية بالتنسيق مع الأمانة العامة لمجلس الوزراء.

كما أعلنت الخليلي أن المرصد الوطني لرصد العنف سيُصدر خلال الأسبوع المقبل أول تقرير إحصائي له، يتضمن مؤشرات وبيانات وطنية حول واقع العنف، مؤكدة أهمية تطوير قدرات المرصد وتعزيز إمكاناته ليكون أداة فاعلة في دعم السياسات الوطنية المبنية على الأدلة، خاصة في ظل الظروف الاقتصادية الراهنة.

وشددت على أن مواجهة العنف لا تقتصر على التعامل مع الحالات بعد وقوعها، بل تتطلب تعزيز الوقاية والتوعية، مشيرة إلى منصة "هند ويوسف" الخاصة الموجهة إلى الأطفال، التي تستخدم لغة مبسطة وأدوات تفاعلية وألعاباً تعليمية تتناول قضايا حقوق المرأة والمواطنة والحماية من العنف، إلى جانب تطوير مواد إعلامية وأفلام ومسلسلات توعوية ومنصات رقمية عبر الهواتف الذكية. وفي سياق التمكين الاقتصادي، أكدت الخليلي أن الوزارة تواصل تنفيذ مبادرات لدعم المشاريع النسوية في مختلف محافظات الوطن، موضحة أنه تم مؤخراً إطلاق مبادرات في أريحا والأغوار، كما سيتم تنفيذ مبادرات أخرى في المحافظات الأخرى من خلال دعم مادي للمؤسسات النسوية القاعدية.

وأكد أعضاء اللجنة وأعضاؤها وممثلات المؤسسات الحكومية والنسوية ومؤسسات المجتمع المدني أهمية المراجعة المستمرة لمنظومة الحماية وآليات التحويل، وتعزيز التنسيق والشراكة بين المؤسسات لضمان استجابة أكثر فاعلية، إلى جانب تكثيف برامج التوعية والوقاية قبل وقوع حالات العنف.

كما شددوا على ضرورة تطوير سياسات وطنية للتعامل مع العنف في الفضاء الإلكتروني، في ظل تصاعد هذا النوع من العنف، من خلال إطلاق حملات توعوية وتعزيز التدخلات المتخصصة.

وأكد المشاركون أهمية مواصلة الالتزام بالاتفاقيات والقرارات الدولية الخاصة بالمرأة، وتسليط الضوء على الإنجازات الوطنية وتداعيات العدوان الإسرائيلي على النساء الفلسطينيات، إلى جانب تعزيز برامج التمكين الاقتصادي في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة.

وأكدت وزيرة شؤون المرأة أهمية استمرار عمل اللجنة الوطنية لمناهضة العنف وفق منهجية قائمة على تحديد الأولويات الوطنية، بحيث تخصص اللقاءات المقبلة لمناقشة ملفات محددة، بما فيها القضايا الاقتصادية والإلكترونية ومختلف أشكال العنف، والخروج بتوجهات وتوصيات واضحة تُرفع إلى الوزارات والمؤسسات ذات العلاقة وصانعي القرار لاتخاذ الإجراءات اللازمة.

وشددت على أهمية التعامل مع ملف العنف والابتزاز الإلكتروني باعتباره تحدياً مجتمعياً يتطلب استجابة وطنية مشتركة، مؤكدة أن هذه الظاهرة لا تقتصر على النساء فقط، بل تطال مختلف فئات المجتمع، بما فيها الشباب والأطفال، وضرورة تحويل القضايا ذات الأولوية إلى مطالب وتوصيات رسمية تسهم في تطوير السياسات والإجراءات الحكومية، وتعزيز دور مختلف القطاعات، بما فيها قطاع العدالة.

أبو هولي يطلع الأمين العام للجامعة العربية على خطورة العجز المالي المتفاقم في موازنة "الأونروا"

القاهرة- الحياة الجديدة- أطلع عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، رئيس دائرة شؤون اللاجئين أحمد أبو هولي، أمس الاثنين، الأمين العام لجامعة الدول العربية نبيل فهمي، على أوضاع اللاجئين الفلسطينيين، في ظل الفجوة التمويلية التي تعاني منها موازنة وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "الأونروا".

وأوضح أبو هولي، خلال اللقاء الذي عقد في مقر الأمانة العامة للجامعة العربية، أن العجز المالي في موازنة الوكالة يتجاوز 100 مليون دولار، ما يؤثر سلباً في عملها والخدمات التي تقدمها للاجئين، لا سيما في مجالي الصحة والتعليم في مناطق عملياتها الخمس.

وأكد الأمين العام للجامعة العربية دعمه الكامل لدور "أونروا"، باعتبارها تجسيدا للاعتراف الدولي بقضية اللاجئين الفلسطينيين، وما تتمتع به من تفويض أممي بواقع القرار 302 لعام 1949، مشدداً على أهمية الحفاظ على تفويضها الأممي، في مواجهة محاولات الاحتلال لتقويضه عبر تشويه صورتها، والتضييق على عملها، بما في ذلك إغلاق مكاتبها في القدس الشرقية.

وشدد فهمي على ضرورة تحمل الدول المانحة مسؤولياتها في سد الفجوة التمويلية التي تواجهها الوكالة، مؤكدا دورها المحوري، خاصة، لا سيما في ظل المأساة التي يعيشها الشعب الفلسطيني في قطاع غزة، حيث يشكل اللاجئون غالبية سكانه، جراء الحرب الإسرائيلية الوحشية.

وحضر اللقاء وكيل دائرة شؤون اللاجئين أنور حمام، والمستشار أول رزق الزعانين من مندوبية فلسطين بالجامعة العربية.

رجال دين يدعون إلى إدراج سبسطية على لائحة التراث العالمي

نابلس- وفا- دعا رجال دين مسلمون ومسيحيون وسامريون، أمس الاثنين، منظمة اليونسكو، إلى اعتماد المواقع الأثرية في بلدة سبسطية على لائحة التراث العالمي. جاء ذلك، خلال مبادرة شعبية دينية نظمها رجال دين في بلدة سبسطية شمال غرب نابلس، برعاية وزارة السياحة والآثار وبلدية سبسطية، لمناشدة العالم إدراج المواقع الأثرية على لائحة التراث العالمي. وقال مدير عام مديرية السياحة والآثار في محافظة نابلس ضرغام فارس: إن مبادرة اليوم الشعبية الدينية، بمشاركة رجال الدين في محافظة نابلس، هي رسالة إلى العالم بأن الشعب الفلسطيني موحد بمختلف دياناته وأطيافه، ويحب السلام ويسعى إليه دائما.

وأضاف، رسالتنا اليوم إلى العالم من أجل الوقوف إلى جانبها، ودعم إدراج المواقع الأثرية في بلدة سبسطية على لائحة التراث العالمي في منظمة اليونسكو، وحمايتها من الأطماع الاستعمارية الاحتلالية وسياسة الضم.

وقال مدير المتحف السامري الكاهن حسني السامري: إنه في العاشر من آذار الماضي أرسلنا رسالة، كطائفة سامرية إلى المنظمات الدولية عامة، ومنظمة اليونسكو خاصة، نناشد فيها من أجل اعتماد سبسطية وإدراجها على لائحة التراث العالمي، باعتبارها مهد الحضارات، وذات تاريخ عريق. وتابع: "اليوم نجدد مطلبنا بضرورة اعتماد المواقع الأثرية، ونضم صوتنا إلى جميع الأديان بمساعدة هذا المطلب، الذي سيكون له أثر في تعريف العالم بسبسطية".

وقال راعي الكنيسة الأرثوذكسية في محافظة نابلس، الأب داود داود: إن إدراج المواقع الأثرية على لائحة التراث العالمي بكامل مواقعها، رسالة للتأكيد على الهوية التاريخية التي يعتز بها الفلسطينيون، خاصة أن سبسطية تعاني قرارات تهويدية، ونحن الكهنة المسيحيين أرسلنا عدة مرافعات من أجل اعتمادها على لائحة التراث العالمي.

وبين مفتي محافظة نابلس، أحمد شوباش، أن هدف اللقاء والمبادرة مناشدة العالم من أجل التصويت لصالح إدراج بلدة سبسطية على لائحة التراث العالمي، ورفع اسمها عاليا في المحافل الدولية.

وأضاف أن بلدة سبسطية تتعرض بشكل ممنهج لاعتداءات الاحتلال، وأن وقوف الجميع هنا على أرضها هو رسالة من الكل الفلسطيني للتأكيد على هويتها.

ودعا رئيس بلدية سبسطية محمد عازم، المنظمات الدولية إلى ضرورة التحرك من أجل حماية سبسطية، وإنقاذها في ظل ما تشهده من عملية تهويد من الاحتلال.

يُذكر أن ملف إدراج بلدة سبسطية على لائحة التراث العالمي، ستتم مناقشته، ما بين الرابع والعشرين إلى السابع والعشرين من الشهر الحالي في منظمة اليونسكو.

نادي الأسير يحذر: نقل الدكتور حسام أبو صفية إلى قسم "ركيفت" يثير المخاوف على سلامته

رام الله- الحياة الجديدة- قال نادي الأسير، إن المعطيات المتوفرة حول الطبيب المعتقل د. حسام أبو صفية تشير إلى أنه نُقل إلى قسم يُعرف باسم "ركيفت"، والذي تصفه جهات حقوقية فلسطينية بأنه من الأقسام شديدة الحراسة داخل السجون، وسط مخاوف متزايدة على وضعه الصحي والنفسي.

وأضاف نادي الأسير في بيان، أن أبو صفية ما زال محتجزًا دون توجيه تهمة رسمية، في إطار ما يُعرف بـ"قانون المقاتل غير الشرعي"، وسط مخاوف من ظروف احتجازه واستمرار التوتر حول وضعه الصحي والنفسي داخل السجون.

وأشار البيان إلى أن استمرار احتجاز كوادر طبية من قطاع غزة، ومن بينهم أبو صفية، يأتي في سياق استهداف الكوادر الصحية، مطالبًا المؤسسات الحقوقية الدولية والصليب الأحمر والأمم المتحدة بالتدخل العاجل لضمان حمايتهم والإفراج عنهم.

وحمّل نادي الأسير الاحتلال الإسرائيلي المسؤولية الكاملة عن حياة أبو صفية وباقي الكوادر الطبية والأسرى، كما حمّل الدول والجهات التي توفر الدعم السياسي والعسكري للاحتلال مسؤولية استمرار هذه الجرائم والانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي.

وأكد نادي الأسير على أن بيانات الإدانة فقدت أثرها العملي أمام سياسة الإبادة الممنهجة والتدمير الجسدي والنفسي الذي يواجهه الأسرى.

وختم البيان كلمات الدكتور أبو صفية لمحاميه، "هذه آخر مرة ستراني فيها... لقد أحضروني إلى هنا لكي يقتلوني. لا أرى نفسي حيًا. هذه هي النهاية".

اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني حقوقه تطلع مؤسسة "نواة" بالقاهرة على آخر المستجدات

القاهرة- وفا- عقدت مؤسسة نواة للاستشارات والدعم وبناء السلام، بالتعاون مع سفارة دولة فلسطين بالقاهرة، لقاءً مع وفد لجنة الأمم المتحدة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، بهدف تبادل الرؤى حول مستجدات القضية الفلسطينية، وترسيخ الشراكة بين المؤسسات البحثية والدبلوماسية والمنظمات الدولية. واستعرض الوفد آخر التطورات السياسية في ظل مواصلة الاحتلال الإسرائيلي ارتكابه انتهاكات جسيمة بحق شعبنا، ما يستوجب تكاتف الجهود لحماية حقوقه وضمان احترام قواعد القانون الدولي.

وأوضح الوفد، أن استمرار الإجراءات الإسرائيلية الأحادية يقوض فرص تحقيق السلام والاستقرار في المنطقة، ولذلك المجتمع الدولي مطالب بضغوط فاعلة لإعادة إطلاق عملية السلام على أساس القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة، بما يفضي إلى إنهاء الاحتلال وإقامة دولة فلسطين المستقلة على حدود الرابع من حزيران 1967، وعاصمتها القدس الشرقية. كما استعرض أعضاء مؤسسة نواة رؤيتهم بشأن الخطوات الكفيلة بتعزيز الدعم للموقف الفلسطيني ولجهود اللجنة الأممية، مؤكدين أهمية توسيع التعاون بين المؤسسات الأكاديمية ومراكز الفكر ومنظمات المجتمع المدني، بما يسهم في بناء رأي عام دولي أكثر وعيًا بعدالة القضية الفلسطينية، وتعزيز الجهود الرامية إلى مساءلة الاحتلال عن انتهاكاته وفقًا لأحكام القانون الدولي.

وشددوا على أن تكامل الأدوار بين المسارات الأكاديمية والمدنية والسياسية والدبلوماسية يمثل ركيزة أساسية لدعم الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني، وفي مقدمتها حقه في تقرير المصير وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية.

يذكر أن وفد اللجنة الأممية مكون من المندوب الدائم للسنغال بالأمم المتحدة السفير كولي سيك "رئيسا"، وعضوية كل من المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة، الوزير رياض منصور، والسفير خايمي هيرميدا كاستيو- نيكاراغوا، والسفير سادنوفيتش ويديا - إندونيسيا والسفيرة نذيرة عثمان- ماليزيا وياسمين فضل الدين -الأمم المتحدة، بحضور نائب سفير دولة فلسطين لدى جمهورية مصر العربية ناجي الناجي، ومسؤول الشؤون الأكاديمية والبحثية إياد أبو الهنود، ومن مؤسسة نواة مديرها العام خالد عكاشة، ورئيس مجلس الإدارة عبد المنعم سعيد، ووزير الثقافة الأسبق حلمي النمنم، والمستشار عصام شيحة، رئيس المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، وعدد من أعضاء المؤسسة.

وزير القدس يبحث مع الأمين العام لجامعة الدول العربية مستجدات الأوضاع في المدينة المقدسة

القاهرة- وفا- بحث وزير شؤون القدس أشرف الأعور، مع الأمين العام لجامعة الدول العربية، نبيل فهمي، مستجدات الأوضاع في مدينة القدس المحتلة، والتصعيد الإسرائيلي المتواصل بحق المدينة ومواطنيها، وسبل تعزيز الدعم العربي لصمود المقدسيين، خلال لقاء عُقد بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية في القاهرة. وحضر اللقاء، الأمين العام المساعد لشؤون فلسطين والأراضي العربية المحتلة، السفير فائد مصطفى، والمستشار الأول تامر الطيب من المندوبية الدائمة لدولة فلسطين لدى جامعة الدول العربية.

واستعرض الأعور حجم الانتهاكات التي تنفذها سلطات الاحتلال الإسرائيلي في القدس، والتي تشمل سياسات التهجير القسري، وهدم المنازل، وتقييد الوجود الفلسطيني، وعزل المدينة عن محيطها، إلى جانب الاعتداءات المتكررة على المسجد الأقصى المبارك ومحاولات تغيير الوضع التاريخي والقانوني القائم فيه. وأكد أن ما تتعرض له القدس يستوجب موقفاً عربياً موحداً وتحركاً سياسياً ودبلوماسياً فاعلاً لحماية المدينة المقدسة والحفاظ على هويتها العربية والإسلامية والمسيحية، مشدداً على أهمية استمرار دعم صمود المواطنين المقدسيين وتعزيز وجودهم في مدينتهم. وجدد الأمين العام لجامعة الدول العربية، نبيل فهمي، التأكيد على المكانة المركزية التي تحتلها قضية القدس لدى الدول العربية، ورفض الجامعة العربية لجميع الإجراءات الإسرائيلية الهادفة إلى تهويد المدينة وطمس هويتها.

وأكد استمرار دعم الجامعة للحقوق الفلسطينية المشروعة، وفي مقدمتها إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية.

منصور: مؤتمر القاهرة حول القدس حقق نجاحاً كبيراً في توقيت حرج

القاهرة- وفا- أكد المندوب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة، الوزير رياض منصور، أن القدس ستظل في صدارة الاهتمام الفلسطيني، رغم التركيز الحالي على تطورات الأوضاع في قطاع غزة والضفة المحتلة، مشدداً على أنها تمثل "درة التاج" في القضية الفلسطينية. وقال منصور، في تصريح لـ"وفا"، إن انعقاد مؤتمر القاهرة حول القدس جاء في توقيت بالغ الأهمية، مؤكداً أن القدس "في قلب المسار الفلسطيني"، وأن استضافة القاهرة للمؤتمر شكلت فرصة مهمة لتسليط الضوء على مكانة المدينة وقضيتها. وأعرب عن تقديره لمصر، قيادةً وحكومةً وشعباً، وللرئيس عبد الفتاح السيسي، على استضافة المؤتمر بالتنسيق بين لجنة الأمم المتحدة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، ومنظمة التعاون الإسلامي، ووزارة الخارجية المصرية.

وأوضح أن الدبلوماسية الفلسطينية تستند إلى صمود الشعب الفلسطيني في قطاع غزة والضفة، بما فيها القدس، مؤكداً أن الشعب الفلسطيني "يستحق أكثر مما نفعله"، ما يستدعي مواصلة العمل الدبلوماسي والقانوني لتحقيق المزيد من الإنجازات على الساحة الدولية. وأشار منصور إلى أن التحرك الفلسطيني في الأمم المتحدة جاء ثمرة مسار دبلوماسي وقانوني طويل، تم خلاله العمل على تحويل الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية إلى خطوات سياسية تهدف إلى إنهاء الاحتلال وتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه في تقرير المصير. وأضاف أن دولة فلسطين توجهت إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة لاستصدار قرار يرحب بما خلصت إليه محكمة العدل الدولية، ويدعو إلى إنهاء الاحتلال في أقرب وقت ممكن، إلى جانب الدعوة لعقد مؤتمر دولي لتنفيذ حل الدولتين وصولاً إلى إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة. وأكد أن هذا الحراك يأتي في ظل "زخم دولي هائل"، مشيراً إلى أن عدد الدول المعترفة بدولة فلسطين ارتفع إلى 160 دولة، من بينها فرنسا وبريطانيا وكندا وأستراليا، بعد أن كانت بعض هذه الدول تربط الاعتراف بالتوصل إلى اتفاق سلام مع إسرائيل. وأوضح أن العمل أمام محكمة العدل الدولية استغرق نحو عشرة أعوام من الدراسة والتحضير والمراجعة، وأن توقيت التحرك جاء بعد تقييم شامل للظروف الدولية، وقبل اندلاع الحرب على قطاع غزة، مؤكداً أن تمكين الشعب الفلسطيني من نيل حريته وحقوقه المشروعة يمثل أساساً لتحقيق السلام والأمن والاستقرار للجميع. وشدد منصور على أن الوقت قد حان لمحاسبة إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، على جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية وجريمة الإبادة الجماعية التي ترتكبها بحق الشعب الفلسطيني، داعياً إلى تحرك دولي جماعي لدعم القانون الدولي في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها قطاع غزة والقدس الشرقية، وفرض وقف فوري لإطلاق النار، وتوفير الحماية للشعب الفلسطيني وللعاملين في المجال الإنساني، وفي مقدمتهم وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) وسائر وكالات الأمم المتحدة.